

تونس تلجأ لقرارات رادعة للسيطرة على وباء كورونا

بالفضاءات والأماكن العمومية المفتوحة والمغلقة. وينص القرار على أنه يتعين ارتداء الكمامات الواقية في الفضاءات والأماكن المفتوحة أو المغلقة المفتوحة للجمهور بما في ذلك المؤسسات والمراكز الصحية العمومية والخاصة، ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين العمومية والخاصة، ورياض الأطفال والمحاضن والكتاتيب، ووسائل النقل، والفضاءات التجارية، والفضاءات المخصصة للأنشطة الجماعية الرياضية والثقافية والترفيهية.



الحبيب كشو

عدم ارتداء الكمامات بعرض المخالفين لعقوبات زجرية

كما ينص القرار على ارتداء الكمامات في المساجد والزوايا وسائر أماكن العبادة، والإدارات العمومية والخاصة، والمطارات والموانئ ومحطات النقل العمومي.

وتتزايد المخاوف في تونس من خروج الوباء عن السيطرة لاسيما بعد حصيلة الإصابات التي تم تسجيلها الإثنين، حيث سجلت البلاد رقما قياسيا جديدا (176 حالة) وهو عدد لم تسجله تونس منذ الإعلان عن أولى الإصابات في مارس الماضي.

ومن جهتها، حذرت مديرية المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة نصاب بن عليّة من أن ولايات (محافظة الكاف (شمال) وقابس (جنوب) وبن عروس وتونس (شمال) تشهد حلقات عدوى نشيطة لفايروس كورونا.

وتأتي هذه التطورات في الوضع الوبائي في تونس وسط جبل بشان ما إذا كانت عملية فتح الحدود البرية والبحرية والجوية هي السبب وراء عودة كوفيد - 19 بقوة للبلاد.

ومنذ فتح الحدود في 27 يونيو الماضي تم تسجيل 500 حالة وأقصد 1364 حالة محلية و21 حالة وفاة.

فتحي باشاغا يطالب الليبيين بـ«الاستئذان» قبل الاحتجاج

بالمظاهرات عن حدودها السلمية التي قررها الدستور.

واعتبرت الواقعة السابقة «جريمة يعاقب عليها القانون»، مضيفة أن المطالبة بالحقوق المشروعة للمواطن وحقه في الاحتجاج أو تنفيذ مطالب معينة ومشروعة لا يجوز أن تتم بأفعال ومساكك غير سلمية، من شأنها تهديد الأمن العام، والتبيل من الحرمات والممتلكات العامة والخاصة.

اللجان المسؤولة عن

التظاهرات في داخلية حكومة الوفاق دعت إلى التوجه للأمن للحصول على أدونات للتظاهر

ويأتي تودع باشاغا هذا بعد أن هزت الاحتجاجات منذ أيام العاصمة الليبية طرابلس ضد تردّي الأوضاع المعيشية والمطالبية بمحاسبة المسؤولين عن ذلك حيث تم تحميل حكومة الوفاق مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع.

غير أن هذه الاحتجاجات قابلها قمع من الميليشيات الموالية لوزير الداخلية ما أثار استياء من ممارسات حكومة الوفاق التي ترفع شعارات الديمقراطية ومندية الدولة من أجل الاستقرار في الحكم غير أبهة بالتحديات التي تواجه الليبيين، وفقا لمراقبين. وفي وقت سابق اقترح فايز السراج إجراء تعديل وزاري في محاولة لنزع فتيل الأزمة، لكن الاحتجاجات المستمرة نجحت في كسب المزيد من الزخم للضغط أكثر على حكومة الوفاق التي تحالف مع أنقرة.

تونس - شدّت السلطات الصحية التونسية من إجراءاتها بغية كبح جماح وباء كورونا الذي بدأ في موجته الثانية أكثر خطورة في البلد الذي كان من بين البلدان العربية الأولى التي أعلنت انتصارها على فايروس كورونا في موجته الأولى.

وبعد أن أغلقت بعض المدن الداخلية بهدف منع تفشي الفايروس اتجهت السلطات الصحية إلى اتخاذ إجراءات جديدة لكن هذه المرة أكثر ردية لكل من يخالف إجراءات التوقي التي حددتها. وأقرت السلطات إجبارية ارتداء الكمامات في الأماكن العامة، مؤكدة أن هناك عقوبات مالية كبيرة سيقع تطبيقها على المخالفين.

وقال وزير الصحة بالنيابة الحبيب كشو إن «عدم ارتداء الكمامات الواقية في الأماكن المفتوحة للجمهور يُعزّز المخالفين إلى عقوبات زجرية طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل».

وأضاف كشو خلال ندوة صحافية عقدت من أجل كشف تطورات الحالة الوبائية بالبلاد، أن «من لا يمتثل للتدابير المذكورة بالفصل 3 من المرسوم عدد 9 المؤرخ في أبريل 2020 (مرسوم يتعلق بحظر الجولان زمن كورونا) سيعاقب بخطة يتراوح مقدارها بين 1000 و5000 دينار»، مشيرا إلى أن السلطات نسقت مع منظمة الأعراف (منظمة نقابية تعنى بالقطاع الخاص) من أجل توفير الكمامات.

كما أشار الوزير إلى أنه يمكن بناء على معنى الفصل 312 من المجلة الجزائرية تتبع هؤلاء المخالفين الذين قد يتسببون جراء تجاهلهم لتدابير الوقاية، في انتشار العدوى. ويعاقب هذا الفصل بالسجن مدة ستة أشهر وبخطة قدرها 120 دينارا كل من يخالف التحجيرات وتدابير الوقاية والمراقبة المأمور بها في حال وجود مرض وبائي.

وصدر الإثنين الماضي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قرار وزاري يقضي بإلزامية ارتداء الكمامات الواقية من عدوى الإصابة بمرض كوفيد - 19

طرابلس - مع اتساع رقعة الاحتجاجات ضد حكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، تودع وزير الداخلية بحكومة طرابلس فتحي باشاغا المتظاهرين في حال عدم الالتزام بقانون العمل الحزبي.

ولا تزال تداعيات القرارات التي اتخذها كل من الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، وحكيم بنشماش، رئيس مجلس المستشارين، بخصوص التعيينات الخاصة بمجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، تغير الجدل وتشكل محور النقاش العمومي، بسبب الاتهامات التي وجهت إلى رئيسي مجلسي البرلمان بالاقتصاف على تعيين أعضاء من حزبيهما في الهيئة.

وأكدت شريفة لوير، أن وهبي اختار المواجهة مع سلفه على رأس الحزب حكيم بن شماس الذي عين أعضاء من حزبه داخل هيئة ضبط قطاع الكهرباء، لعلمه أن هذا الأخير ضعيف سياسيا وليست له القدرة على المواجهة، وقد تهرب من المواجهة مع تيار ما يسمى بـ«ريافة الرباط»، فهو لا يريد الوصول مع هذه الفئة إلى معركة كسر العظام.

وتم إحداث الهيئة العمومية لضبط قطاع الكهرباء، وعُهد إليها ضمان حسن سير السوق الحرة للكهرباء وضبط ولوج المنتجين الذاتيين إلى الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، حيث يتألف مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من الرئيس، وثلاثة أعضاء يُعينون بمرسوم، ومن ثلاثة أعضاء يقترحهم رئيس مجلس النواب، وثلاثة آخرين من اقتراح رئيس مجلس المستشارين.

وقالت إن بعض المجموعات «انجرفت عن حدود المطالب بشكل سلمى»، وانتقلت دون سند أو مبرر إلى محل إقامة رئيس المجلس الرئاسي، وتعدت على حرمة مسكنه، مما ينحرف

متاعب الحدود تعيد اهتمام الجزائر بتفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي

وزير الاتصال الجزائري: نعمل مع تونس لاعادة ليبيا إلى الليبيين



الجزائر تتحرك مدفوعة بمخاطر تترتب بحدودها

الجزائرية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

وذكر المتحدث أن «المغرب بلد جار وشقيق تربطه مع الجزائر علاقات لها عمقها التاريخي والحضاري، وأن البلدين يملكان هدفا مشتركا من خلال الوصول إلى بناء صرح مغاربي موحد بتوفير جميع الشروط طالما أن الإرادة السياسية لقادة البلدين موجودة، ومصرينا مشترك في ظل التحديات الراهنة، خاصة ما تعيشه المعمورة بسبب تداعيات الأزمة الصحية».

ولفت إلى أن بلاده «لا تلتفت لأي محاولة لتعكير صفو الروابط بين الشقيقين المغربي والجزائري الشقيقين، باعتبار أن الغاية الأسمى هي حشد الطاقات وشحذ الهمم لبناء اتحاد مغاربي قوي يحمي فيه مصالحنا، ويدافع من خلاله عن وحدتنا في ظل الاحترام التام للمواثيق الدولية وقرارات المجتمع الدولي، لحماية الشعوب وإعطائها حقها في تقرير مصيرها، مظلما هو الحال بالنسبة للقضية الصحراوية».

وأكد بلحيمر أن «القضية الليبية قضية تخص الليبيين وحدهم، وأن أمن الليبيين من أمن الجزائر، وكل المساعي التي تجمع الفرقاء على طاولة واحدة وتوحد صفوفهم وتحافظ على وحدتهم الترابية، الجزائر تباركها وتدعمها».

وأشار إلى أن التنسيق الجاري بين الجزائر وتونس خاصة في المجال الأمني، ينطلق من رفض بلاده لأي تدخل خارجي أو عسكري ينسدف كل الجهود السياسية المبذولة لأجل استرجاع ليبيا لليبيين، ومن رغبة البلدين في سد المنافذ أمام الجماعات الإرهابية، التي تحاول ضرب استقرار المنطقة.

وفي ما يتعلق بموقف بلاده من المبادرة الملكية المغربية لتصفية الخلافات بين البلدين والتقريب بينهما، أكد بلحيمر أن «الجزائر ترحب بأي مبادرة هدفها البناء ولم الشمل، وباعتقاد أسلوب مع الحوار والطرق المشروعة بكل شفافية، دون احترام خصوصية كل بلد وسيداته، دون المساس بالمبادئ الأساسية للدبلوماسية

سيعطيان دفعا مشروعا للاتحاد المغاربي، الذي يُعد من بين الأهداف المنشودة لبناء الجزائر الجديدة، بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، ما يلد إلى إمكانية عودة التقارب بين دول المنطقة، خاصة بين الجزائر والمغرب».

وكانت الجزائر قد جدّت عرضها لإحتضان حوار بين الفرقاء الليبيين للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، بعد إعلان وقف إطلاق النار من قبل المجلس الرئاسي ومجلس النواب. وذكر بيان لوزارة الخارجية أن «الجزائر أعلنت خلال مؤتمر برلين استعدادها لإحتضان حوار شامل بين الأشقاء الليبيين ينطلق بوقف إطلاق النار بهدف الوصول إلى حل سلمي يحفظ مصالح ليبيا والشعب الليبي الشقيق».

وأضاف «الجزائر وبكجم الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمعها مع الشعب الليبي، سعت منذ بداية النزاع إلى التحرك على كافة المستويات الإقليمية والدولية لإيقاف النزيف والحد من مخاطر الأزمة على أمن واستقرار المنطقة».

مكّن اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا الجزائر من أن تعيد العمل على إحياء اتحاد المغرب العربي، حيث أكدت الحكومة الجزائرية على لسان المتحدث باسمها ووزير الاتصال عمار بلحيمر أنها تسعى لإحياء هذا المشروع، ملمحة إلى بداية تبدد الخلافات مع المغرب بعد سنوات من التصعيد بين الطرفين.

صابر بلدي

الجزائر - عاد مشروع المغرب العربي إلى الخطاب الدبلوماسي الجزائري مجددا، وذلك عبر الترحيب باتفاق أطراف الصراع الليبي على وقف إطلاق النار والدخول في مسار التسوية السياسية للأزمة، فضلا عن تغيير الحكومة الجزائرية على استعدادها للتهنئة مع المغرب وتجاوز الخلافات المترامية بين البلدين بهدف تفعيل مشروع المغرب العربي المعطل منذ سنوات.

وجدت الجزائر على لسان وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، ترحيبها بالاتفاق المتوصل إليه بين البرلمان الليبي وحكومة الوفاق الوطني، من أجل وقف إطلاق النار في ليبيا، والدخول في مسار تسوية سياسية للأزمة التي أنهكت المنطقة.



عمار بلحيمر

تخلص ليبيا من الإرهاب وسيعطي دفعا للاتحاد المغاربي

واعتبر المتحدث في تصريح أدلى به لوكالة «سبونتيك» الروسية، أن حلحلة الأزمة الليبية وعودة الأمن والاستقرار إليها سيساعدان على تفعيل مشروع المغرب العربي، وعلى إمكانية تفرغ دول المنطقة لجهود التنمية والتعاون، الأمر الذي يعبر عن رغبة بلاده في العودة إلى الإطار المعطل بسبب الخلافات الثنائية.

وأكد بلحيمر أن «عودة ليبيا إلى الساحة الدولية وتخلصها من آفة الإرهاب

حزب الأصالة والمعاصرة المغربي يجمد عضوية برلمانيين تمردوا على قرار رئيسهم

برلمانيين تمردوا على قرار رئيسهم

البرلمان، والتي لا علم لنا بها، ولم تطرح للنقاش والتشاور بين قيادات الأحزاب السياسية.

ودعا عبد اللطيف وهبي كلا من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين، الحبيب المالكي وحكيم بنشماش إلى الاستقالة من منصبيهما كرئيسين لغرفتي البرلمان؛ النواب والمستشارين، وذلك على خلفية انفردا بالتحديد في مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء. مبرزا أن الشخصين ارتكبا خطأ فادحا حينما تعدا تغيب الدستور من أجل حسابات سياسية ضيقة.

ويرى مراقبون أن هذا القرار مرتبط بسلوك سياسي لحزب بريد أن يظهر نفسه للراي العام أنه لا يقوم بالتطبيع مع الفساد حتى لو تورط فيه أعضاء



حزب بروج بأنه مكافح للفساد

لكون هذا الخط الأساسي للحزب بني على الغنمية، مشيرة إلى أنه «لو كان وهبي صادقا في ما يقول لكان عليه كشف ممتلكات الحزب وعرضها على النيابة العامة».

ويأتي هذا القرار في ظل توتر داخلي قائم منذ مدة طويلة بين عبد اللطيف وهبي وعدد من القياديين الذي يوالون الأمين العام القديم، حكيم بنشماش، ما جعل بعض المتابعين يرجحون بأن القرار انتقامي أكثر منه بحثا عن الشفافية وتبذ

الحسوبة. وتفاعلا مع النقاش العمومي الذي أفرزته التعيينات المرتبطة بأعضاء مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، تبرز حزب الأصالة والمعاصرة من مضمون التعيينات التي تمت بمجلسي

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعلن حزب الأصالة والمعاصرة في المغرب (معارض)، الأربعاء، تجديد عضوية جميع أعضاء الحزب المعينين في مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، وإحالة ملفاتهم على اللجان الجهوية للقوانين والأنظمة الداخلية وذلك على خلفية الجدول القائم حول «قضية التعيينات الأخيرة» في هذه الهيئة.

ويأتي هذا القرار بعد ترقب الحزب من تعيينات مجلس الهيئة، ودعوته لأعضائه المعينين فيه إلى الاستقالة، إثر الانتقاد الواسع الذي عرفته هذه التعيينات، التي شابها الولوات الحزبية.

وقد أهمل المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، أعضاء الحزب الذين تم تعيينهم بهذه المؤسسة العمومية بتاريخ 12 أغسطس الجاري أسبوعا لتقديم استقالتهم واتخاذ جميع القرارات الممكنة في هذا الموضوع، الذي تم بشكل يتنافى مع الخط السياسي وقواعد عمل الحزب وصورته الحداثيّة والأخلاقية.

وترى شريفة لوير، الباحثة في العلوم السياسية، أن قرار تجديد عضوية أعضاء الحزب المعينين في مجلس هيئة ضبط الكهرباء هو «محاولة للظهور بمظهر المحارب للربيع والمحسوبة، والحال أن عبد اللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة كان يعلم أن الأعضاء المعينين لن يقدموا استقالتهم ولن يتركوا مناصبهم».

وأضافت لوير، في تصريح لـ«العرب» أن عدم الالتزام بقرارات المكتب السياسي